

قطاع التشيد والبناء

قالت وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، الدكتورة هالة السعيد، إن المؤشرات الاقتصادية للتسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٦ / ٢٠١٧ إيجابية، مؤكدة أن هناك طفرة ونقلة إيجابية في مؤشرات الربع الثالث.

وأشارت السعيد إلى أن تلك المؤشرات الإيجابية تأتي رغم اتخاذ خطوات في برنامج الإصلاح الاقتصادي، لافتة إلى أن البوادر الأساسية للربع الرابع تسير في نفس الاتجاه.

وقالت الوزيرة "إن الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٦ / ٢٠١٧ شهد ارتفاعا ملحوظا في معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى ٤,٣% مقارنة بـ ٣,٦% خلال الربع المناظر من العام المالي السابق، نتيجة بداية تعافي قطاع السياحة، حيث حقق نموا بنسبة ٨٠%، ونمو قطاع الاتصالات بنسبة ١٠,٧%، وقطاع التشيد والبناء بنسبة ٧,٩%، وقطاع النقل والتخزين بنسبة ٤,٤%.

وعن مصادر النمو، قالت الوزيرة إن مساهمة الاستثمار في النمو ارتفعت خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٧/١٦ لتصل إلى ١ نقطة مئوية مقارنة بحوالي ٠,٩ نقطة مئوية في الربع المناظر من العام الماضي.

كما ساهم صافي التجارة الخارجية بشكل إيجابي في معدل النمو بنحو ٠,٢ نقطة بعد مساهمة سلبية بلغت ١,٦ نقطة في الربع المناظر، وانخفضت مساهمة الاستهلاك في النمو خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٧/١٦ لتصل إلى ٣ نقطة مئوية مقارنة بحوالي ٤,٤ نقطة مئوية في الربع المناظر من العام الماضي.

وأشارت إلى أن أهم القطاعات التي حققت معدلات نمو موجبة وساهمت بنسبة كبيرة من النمو خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٧/١٦ تتضمن المطاعم والفنادق، وتجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء، والصناعات التحويلية، والاتصالات.

أما عن إجمالي الأشهر التسعة الأولى، قالت السعيد إن أهم القطاعات التي حققت معدلات نمو موجبة وساهمت بنسبة كبيرة في النمو خلالها تتضمن تجارة الجملة والتجزئة، والصناعات التحويلية، والتشييد والبناء.

وأوضحت أن حجم الاستثمارات الكلية خلال الربع الثالث من عام ١٦/٢٠١٧ ارتفع بحوالي ٤٠ مليار جنيه بمعدل نمو بلغ ٣٦ بالمائة، ليبلغ معدل الاستثمار حوالي ١٧,١%، كما ارتفع حجم الاستثمارات الكلية خلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٦/٢٠١٧ بحوالي ١٠٥ مليارات جنيه وبمعدل نمو بلغ ٣٦%، ونتج عن ذلك ارتفاع معدل الاستثمار إلى ١٥,٢%.

أما حجم الاستثمارات الخاصة فقد ارتفع بنسبة ٢٦% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٦/٢٠١٧ لتصل إلى ٢٢٦ مليار جنيه ولتشكل نسبة ٦٠% من جملة الاستثمارات الكلية المنفذة خلال ذات الفترة.

واستحوذ قطاع التشييد والبناء والأنشطة العقارية على ١٨,٥% من الاستثمارات الكلية المنفذة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٦/٢٠١٧، يليها قطاع المرافق العامة بنسبة ١٥,٣% ثم الأنشطة الاستخراجية (١٣,١%) يليها قطاع الصناعة التحويلية (١١,٣%).

وأضافت أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد لن يقل عن أربعة % في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة مع ٤,٣% في السنة السابقة، وأن معدل النمو الأولي للربع الأخير يتراوح ما بين ٤,٥ و ٤,٨% مقارنة مع ٤,٥% في الربع المقابل من السنة السابقة.

وفيما يتعلق بالعجز المبدئي في الموازنة، قالت إنه يتراوح ما بين ١٠,٤ و ١٠,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، مقارنة بـ ١٢,٥% في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦.